رئيس الوزراء يؤكد حاجة الاقتصاد إلى إصلاحات حقيقية

أكد رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني، اليوم الاثنين، حاجة الاقتصاد إلى إصلاحات حقيقية،وتوجيه الموارد بالاتجاه الصحيح، حتى لا يستمرّ الاعتماد على إيرادات النفط كمصدر وحيد للدخل .

وفق بيان المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، أن "رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني ترأس اجتماعاً للمجلس الوزاري للاقتصاد، جرى خلاله بحث أبرز القرارات المتعلقة بالشأن الاقتصادي، والعمل في إطار المحددات الأساسية الخاصة بالإصلاح المالي والإداري التي تضمنها البرنامج الحكومي".

وأضاف، أن "الاجتماع استضاف مجموعة من رجال الأعمال المتخصصين بالصناعات النفطية"، لافتاً إلى أن "السوداني شدد على دعم الحكومة للقطاع الخاص الفاعل، وإيمانها بقدرته على مساندة الاقتصاد العراقي عبر توفير فرص العمل، وإنشاء صناعة وطنية تلبي حاجة السوق المحلية".

وأشار رئيس مجلس الوزراء، بحسب البيان، إلى "وجود خطوات عملية لتحقيق هذا الدعم، كونه الخيار

الوحيد للحكومة في تغطية احتياجات المواطنين، وتحقيق متطلبات الإعمار والخدمات، تطبيقاً للبرنامج الحكومي".

وشدد على "ضرورة التزام شركات القطاع الخاص بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعاملين؛ من أجل توسعة الرعاية لهم في هذا القطاع، وزيادة أعداد المضمونين"، موضحاً "أهمية إجراء الإصلاحات الحقيقية، وتوجيه الموارد بالاتجاه الصحيح، حتى لا يستمرّ الاعتماد على إيرادات النفط كمصدر وحيد للدخل، وتلبية متطلبات الموازنة التشغيلية والاستثمارية".

ونوه البيان، بأن "المجلس ناقش أعمال لجنة الأمر الديواني (24573 في 2024) الخاصة بدراسة اقتصاديات النفط والغاز في البلد، وصولاً إلى اعتماد إظهار الكُلف الحقيقية على طول سلسلة القيمة، وفق أسس اقتصادية".

ولفت إلى أنه "تقرر خلال الاجتماع، إيجاد آلية لتسويق المنتجات النفطية المتوقعة زيادتها في السنوات المقبلة، وتدقيق الكميات المجهّزة من المشتقات النفطية للمصانع والمعامل من قبل ديوان الرقابة المالية، وكذلك معرفة حجم الدعم الحالي للمعامل، ومقدار الفائدة المتحققة منه، بالإضافة إلى تقييم المعامل وفق القدرة الإنتاجية والإنتاج الفعلي ومدى الالتزام بالضوابط".

وأكمل: "كما تقرر أن يكون الدعم الحكومي المقدّم للشركات على أساس المنتوجات وعدد العمال المضمونين وقدرة المصنع على التصدير وفق آلية محددة"، مبيناً أنه "تم تشكيل لجنة تضمّ وزاراتي النفط والصناعة وهيئة الاستثمار والأمن الوطني لمتابعة عمل المصانع والتأكد من المعلومات، وكذلك تقرر، خلال الاجتماع، منح معامل الطابوق مدة سنة ونصف لتحويل اعتمادها من النفط الأسود إلى الغاز السائل".